



واقع الشمول المالي في دول البريكس: دراسة تحليلية باستخدام مختلف مؤشرات الشمول المالي للفترة 2011 إلى 2021

The reality of financial inclusion in the BRICS countries: Analytical study using various financial inclusion indicators for the period 2011 to 2021-

أ.د. براحي خير الدين

ط.د. عزاز ليلي*

مخبر البحث في إدارة الأفراد والمنظمات LARMHO

مخبر البحث النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي

جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر

MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر

khero.eddin@gmail.com

azzazefatima@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/06/19

تاريخ القبول: 2024/05/19

تاريخ الإرسال: 2024/03/22

ملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على واقع الشمول المالي في دول البريكس مع التركيز على مختلف مؤشرات الوصول للخدمات المالية والمصرفية كعدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 كم² و انتشار الصرافات الآلية، وكذلك استخدام الخدمات المالية والمصرفية الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية وامتلاك بطاقة الائتمان مع استعمال الأنترنت والهاتف النقال لدفع الفواتير للبالغين من طرف الجنسين. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة اعتمدنا المنهج التحليلي المدعم بمجموعة من الأشكال والبيانات المستخرجة من قاعدة بيانات البنك الدولي. من أبرز نتائج هذه الدراسة تمثلت في أن بعض دول البريكس كالبرازيل، الصين وروسيا التي شهدت تغيرات مهمة في تطور مستوى الشمول المالي خلال العشر سنوات الأخيرة الممتدة من 2011 إلى 2021، عكس دولة الهند وجنوب أفريقيا التي عرفت تذبذب في تطور الشمول المالي بمختلف مؤشرات.

الكلمات المفتاحية: بريكس، مؤسسات المالية الرسمية، خدمات مالية ومصرفية، شمول مالي.

Abstract :

These study sheds light on the reality of financial inclusion in BRICS countries, focusing on various indicators of access to financial and banking services such as the number of commercial bank branches per 100.000Km², the prevalence of automated teller machines ATMs, as well as the use of financial and banking services such as borrowing from formal financial institutions, owning credit cards and utilizing internet and mobile phone banking services to pay bills by both genders. In other to achieve the study's objective, we adopted the analytical approach supported by a set of figures and data extracted from the World Bank database. One the prominent finding of this study is that some BRICS countries like Brazil, China and Russia have experienced significant changes in the development of financial inclusion over the past decade 2011 to 2021, whereas India and South Africa have witness fluctuations in the development of financial inclusion across various indicators.

Key Words: BRICS; Financial and Banking services, Financial inclusion, Formal financial institutions.

JEL Classification: G29, E58

*مرسل المقال: عزاز ليلي (azzazefatima@gmail.com)



المقدمة:

استحوذ موضوع الشمول المالي على رقعة واسعة من الاهتمام خاصة في الآونة الأخيرة وتحديدا عقب الأزمة المالية 2008 من طرف حكومات دول العالم ، حيث أنه العملية التي تتضمن توافر الخدمات المالية والمصرفية المتاحة من طرف النظام المالي والمصرفي الرسمي، مع سهولة الوصول إليها واستخدامها مثل: الإئتمان، التأمين، الودائع المصرفية... الخ وبتكاليف معقولة إلى مختلف شرائح المجتمع وبالأخص الفئات المستبعدة سواء طوعا أو غير طوعا، لما له من تأثير بارز في تحقيق الاستقرار المالي والإجتماعي والسياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتعد البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا من الإقتصادات الناشئة في العالم والتي قامت بدورها باتخاذ الكثير من التدابير واتباع نهج استراتيجيا من أجل زيادة وتطوير الشمول المالي وتمكين الأفراد المستبعدين الوصول للخدمات المالية والمصرفية لاستخدامها التي تعتبر الخطوة الأهم، وبهذا تعد دول البريكس من أهم الدول التي حققت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي.

ومما يلي فان إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل التالي: **ما هو واقع الشمول المالي في دول البريكس؟**

وللأجابة على الإشكالية وفهم أوضح للموضوع يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما الذي يقصد بالشمول المالي وماهي أهميته؟
- ماهي مستويات الشمول المالي في دول البريكس؟
- هل الشمول المالي يعمل على دمج شرائح المجتمع المهمشة؟

فرضيات الدراسة:

- تتمتع دول البريكس بمستوى عالي من الشمول المالي.
- لدى الخدمات المالية الرقمية أهمية كبيرة في تعزيز الشمول المالي.

الهدف من الدراسة:

- إظهار أهمية الشمول المالي وابرار أهدافه.
- تسليط الضوء على دور البنوك التجارية في دعم الشمول المالي وتوسيع انتشاره وما يعود بالإيجاب من خلال دمج مختلف شرائح المجتمع للتعامل مع القنوات المالية الرسمية وهذا لما لها من دور كبير في القطاع المالي والمصرفي.
- تقديم رؤية عن واقع الشمول المالي في دول البريكس.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمعرفة مدى مساهمة دول البريكس في تحقيق الشمول المالي، من خلال الرجوع الى الأدبيات النظرية والتطبيقية مع جمع المعلومات المتعلقة بالشمول المالي وواقعه في هاته الدول.



I-1 لدراسات الأدبية السابقة :

–دراسة (Farid Ahmed ; Roop Lal Sharma ; R Gopimathan 2021)

بعنوان " **Inderstanding Financial Inclusion in The BRICS** " هدفت الدراسة إلى تحليل محدودات الشمول المالي كالحسابات الرسمية، الإدخار، الإئتمان، ملكية الحسابات واستخدام بطاقة الخصم في دول البريكس، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يعتبر محور أساسي لحكومات دول البريكس ولكن يظل بمستوى منخفض حيث أن ملكية الحسابات ترتفع بشكل كبير على مر السنين ولكن استخدام الحسابات والإدخار والقروض لم ترتفع. كما أن الإناث عرضة للدمج المالي عكس الذكور والأفراد الأكثر ثراء وكبار السن.

– دراسة (Sharu Bhurat 2019) بعنوان " **BRICS Nations and Financial Inclusion :A Comparative Study of The BRICS Nations Using**

Financial Inclusion Indicators Various) هدفت الدراسة إلى دراسة مفهوم الشمول المالي وأهميته بالنسبة لدول البريكس حيث تعتبر هذه الدول من محركات النمو في الاقتصاد العالمي وارتفاع مستوى الشمول المالي، ومن أجل المقارنة لبيانات هذه الدول تم استخدام مؤشرات الشمول المالي من الشراكة العالمية للشمول المالي (**GPFI**). ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنه يوجد علاقة إيجابية قوية بين أفراد الذين بإمكانهم الوصول إلى الأنترنت ونسبة المعاملات الرقمية التي تتم، وفيما يخص استخدام بطاقات الخصم/ الإئتمان فإنه يزداد مع ارتفاع عدد الحسابات النشطة، وبعد المقارنة بين دول البريكس فإن روسيا تتمتع بأفضل شمول مالي بعدد أكبر من الحسابات النشطة وزيادة الوصول إلى الهواتف النقالة والأنترنت مع استخدامهما من طرف الذكور والإناث. أما الهند لا تزال متخلفة ولديها مستوى شمول مالي منخفض مقارنة بالدول الخمسة، بسبب الضعف الشديد في الوصول إلى الأنترنت والهواتف النقالة وعدد أجهزة الصراف الآلي والفروع لكل 100000 شخص بالغ.

–دراسة (U.B Khandare 2019) بعنوان (**Financial Inclusion : Impirical Study of BRICS Countries**)

كان الهدف من الدراسة قياس الشمول المالي في دول البريكس بمساعدة مؤشر الشمول المالي خلال 2005-2014 حيث تصدر الصين بأعلى قيمة للمؤسسات المالية تليها دولة البرازيل ثم روسيا بعدها الهند وأخيرا جنوب إفريقيا، و توصلت النتائج إلى أن مستوى الشمول المالي في دول البريكس ليس بالأمر المثير للإعجاب ماعدا الصين في هذه الفترة، حيث أنها تنتمي إلى مجموعة المؤشر المالي العالي المستوى، أما البرازيل وروسيا في مجموعة مؤشر المالي المتوسط المستوى، وفيما يخص الهند وجنوب إفريقيا فهي في مجموعة مؤشر الشمول المالي المنخفض المستوى.

–دراسة (Kristiano Raccanello ; Mariappan Sundaram) تحت

عنوان (**BRICS : Financial Literacy and Financial Inclusion**) هدفت الدراسة إلى معرفة وضع التثقيف المالي والشمول المالي في دول البريكس حيث لا تزال عدم المساواة والفقر موجودين، وباستخدام العالمي **FIN LIT** لسنة 2014 الذي أجرته **STANDART AND POOR'S**



RATINGS لتحليل الثقافة المالي، واستخدام قاعدة الشمول المالي العالمية 2014 لدراسة وفحص مؤشرات الشمول المالي، حيث كان من الصعب تقييم ما إذا كان الأفراد قادرين على استخدام الأدوات المالية والاستفادة منها والنتيجة كان مفادها بأن الدراسة لا تجيب على الأسئلة المتعلقة بالوصول المالي.

II- الإطار المفاهيمي للشمول المالي:

1-تعريف الشمول المالي:

عرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه الأفراد والشركات التي يمكنها الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبتكاليف معقولة تلبي احتياجاتهم مثل: المدفوعات ومنتجات الإذخار وتسهيلات إئتمانية وقروض وخدمات التأمين، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام (الدولي، 2022).

يعرفه الصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء سنة 2018 بأنه تتمتع الأفراد بما فيهم ذوي الدخل المنخفض والشركات بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية والعالية الجودة مع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة منظمة تنظيماً جيداً (القادر، 2022، صفحة 436).

كما يعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه: الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار مناسبة وأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء (بوزانة و حمدوش، 2021، صفحة 74).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تبسيط تعريف الشمول المالي على انه عرض وإتاحة الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع افرادا وخاصة المهمشين منهم والفقراء وايضا المؤسسات مع استخدام تلك الخدمات، ويتم عبر قنوات رسمية للنظام المالي. كل ذلك بأعلى جودة و اقل التكاليف فتتحقق بذلك المصلحة العامة في المجتمعات.

2-أهداف الشمول المالي:

تزايد اهتمام حكومات الدول بتحقيق الشمول المالي من أجل تحقيق الأهداف التالية (محمود، 2021، صفحة 378):

2-1-على مستوى الدولة:

- التعاملات المالية للأفراد تكون معروفة ومحددة بشكل واضح للدولة، حيث ترتفع حصيلة الضرائب مع منع التهريب الضريبي، مع إلغاء التعامل بالشيكات الحكومية ليتجه المواطن للدفع الإلكتروني بهدف تحقيق الشفافية والوضوح.
- يساهم وبشكل كبير دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في انخفاض معدل التضخم، الحفاظ على قيمة الشرائية للنقود وانخفاض أسعار الفائدة على الإقراض في البنوك وبالتالي زيادة تمويل الاستثمارات الحقيقية التي تخلق فرص عمل جديدة.



2-2- على مستوى القطاع المصرفي:

- زيادة قدرة القطاع المصرفي على زيادة الإستثمارات من خلال توسيع انتشار أجهزة الصراف الآلي، الفروع البنكية، نقاط البيع (POS) بالإضافة الى تقديم خدمات مالية ملائمة مع رغبات واحتياجات العملاء.
- استقطاب فئات محدودية ومتوسطي الدخل وسكان المناطق النائية للتعامل مع الطاع المصرفي وتحسين ربحيته.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة في كل التعاملات المالية.
- تعزيز قنوات إتصال بين القطاع المصرفي والعملاء ما يؤدي الى جذب أكبر عدد من المتعاملين هذا ما يجعل سيولة البنك تزداد، لأن السيولة المدخرة من طرف الفرد في بيته يكون هو الوحيد المستفيد منها، لكن السيولة المودعة في البنوك فيمكن لأفراد آخرين الإستفادة منها وإستثمارها بدلا من بقائها جامدة.

2-3 على مستوى العملاء:

- الحد من مخاطر التعامل بالنقد لأن المال النقدي يمكن فقده بسهولة مقارنة بالحساب المصرفي.
- تقديم منتجات بديلة للمستبعدين ماليا لأسباب دينية كالتحويل الإسلامي، مع تعزيز قدراتهم على الشروع وتوسيع الأعمال التجارية الخاصة بهم والإستثمار في التعليم وإدارة المخاطر لإمتصاص الصدمات المالية (العنكي، سعاد عدنان نعمان الشمري، و سلمان حبيب العزاوي، 2021، صفحة 155).

4- أهمية الشمول المالي:

- الشمول المالي يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات.
- يتم الإهتمام بمحدودية الدخل وبفئات محددة مثل المرأة والشباب التركيز على وصولهم للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودمجها في القطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة فينتج خلق فرص عمل جديدة وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع المستوى المعيشي (العربية، 2017، صفحة 06).

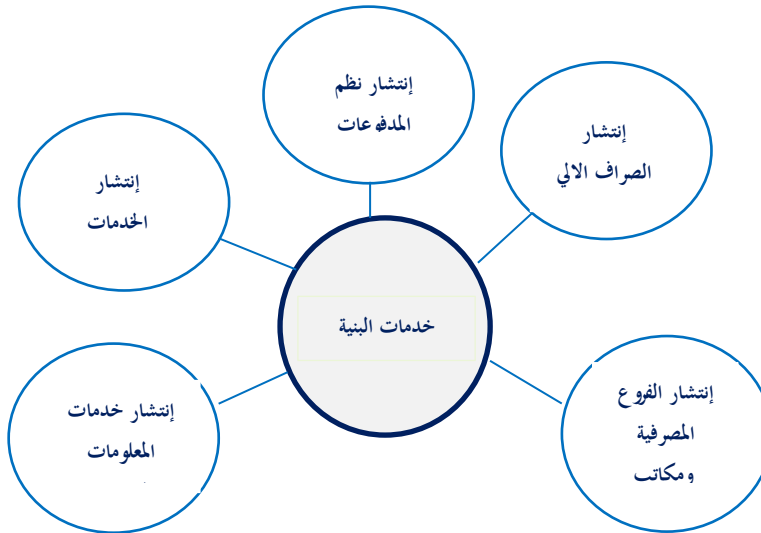
- يعزز الشمول المالي التنافس بين المؤسسات المالية من خلال تنوع منتجاتها والإهتمام بجودتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء مع تقنين القنوات الغير رسمية (كركار، 2019، صفحة 364).
- يمكن للشمول المالي من تحقيق منافع إنمائية عديدة، خاصة باستخدام الخدمات المالية الرقمية مثل الهاتف المحمول، بطاقات الدفع وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية، فتمكنهم من إدارة المخاطر المالية (شني و السعيد بن لخضر، 2019، صفحة 108).

5- خدمات البنية التحتية المالية المساندة للشمول المالي والمصرفي:

- إن من أهم أهداف الشمول المالي هو تمكين الأفراد من جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية مع إمكانية استخدامها ومن بين هذه الخدمات ما يلي (العربي، 2018، صفحة 08):



الشكل 01: خدمات الشمول المالي



المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على عبد الحليم عمار العربي،(2018)، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي-الإقتصاديات العربية نموذجاً-. مجلة بيت المشورة(08)، 08.

6-أبعاد الشمول المالي ومحدداته:

اتفق قادة G20 مع توصية الشراكة العالمية GPMI من أجل الشمول المالي لدعم بيانات الشمول المالي في قمة "لوس كابوس" في 2012 على مؤشرات أساسية لقياس الشمول المالي (بوتبين، 2018، صفحة 10):

○ الوصول إلى الخدمات المالية (Access):

يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية.

○ استخدام الخدمات المالية (Usage):

يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المتاحة من طرف مؤسسات القطاع المصرفي.

○ جودة الخدمات المالية (Quality):

يعتبر هذا البعد غير واضح ومباشر، لأن ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحدياً ويتطلب من المختصين دراسة، قياس، مقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة.

II-دور البنوك في تحقيق الشمول المالي:

تلعب البنوك المركزية والتجارية والإسلامية دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي من خلال تحديد الآليات والسياسات التي تساعد على توسيع نطاق إتاحة الخدمات المالية والمصرفية مع إمكانية استخدامها من طرف مختلف فئات المجتمع بما فيهم المستبعدين مالياً، فسنحاول إبراز دور البنوك في هذا المجال كما يلي:



1- دور البنوك المركزية والجهات الرقابية في تحقيق الشمول المالي (الدين و عشيظ علاء الدين، 2023، صفحة 98):

ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

1-1- دعم البنية التحتية المالية:

- توفير بنية قانونية وتنظيمية.
- توفير الرقعة الجغرافية لنقاط الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.
- تطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية.
- إخضاع القنوات الغير رسمية للرقابة والإشراف عن طريق إدماجها وتقنيها.
- اعتماد التكنولوجيا الحديثة لتطوير الخدمات المالية التقليدية وتوفير قواعد بيانات شاملة.

1-2- حماية مستهلكي الخدمات المالية:

- التأكد من حصول العميل على معاملة عادلة.
- الحصول على الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وجودة عالية بتكاليف مناسبة.
- الإفصاح والشفافية عن طريق توفير المعلومات اللازمة للعميل في جميع مراحل تعامله مع البنك.
- حماية بيانات العميل المالية ووضع نظم رقابية لحماية حقوقه.

1-3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات جميع شرائح المجتمع:

- من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها.
- إتاحة خدمات مالية مبسطة كالهاتف النقّال في عمليات الدفع الإلكترونية والعمليات المالية الأخرى.

2- دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي (حاجي، 2023، صفحة 398):

وكذلك البنوك التجارية لها دور هام في تحقيق الشمول المالي من خلال:

- زيادة فروع مقدمي الخدمات المالية والإهتمام بإنشاء فروع ومكاتب صغيرة لتمويل المشاريع المتناهية الصغر.
- زيادة الوسائل التي من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفية مثل الصرافات الآلية.
- ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإذخار، التأمين، ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض مع تدريب العاملين في هذا المجال.
- جذب الفئات التي لا تتعامل مع البنوك عن طريق تخفيض الرسوم والعمولات الغير مبررة المفروضة على العملاء.
- التشجيع على المنافسة بين البنوك عن طريق توفير المزيد من الخيارات للعملاء بجودة عالية وتكاليف معقولة.
- تحقيق متطلبات التمويل وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي.



III-تطور بعض مؤشرات الشمول المالي في دول البريكس:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة بعض المؤشرات الجزئية المستخرجة من قاعدة بيانا البنك الدولي وفقا لتقارير المؤشر العالمي للشمول المالي على مدى عشر سنوات من 2011 الى 2021 و المتعلقة بدول البريكس.

1- مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية:

1-1- عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 كلم²:

كون هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تبين مدى الوصول المالي للأفراد، ما يعمل على زيادة الإستخدام للمنتجات المالية.

الجدول 01: عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 كلم²

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
17,13	17,88	18,7	18,98	19,51	20,34	20,85	21,24	20,53	20,41	19,19	البرازيل
8,77	8,74	8,8	8,81	8,75	8,76	8,48	8,01	7,8	7,74	--	الصين
14,58	14,75	14,6	14,46	14,49	14,21	13,52	12,83	11,8	11,13	10,46	الهند
--	24,59	25,63	26,26	29,23	30,13	32,93	37,04	38,52	38,25	36,75	روسيا
7,97	9,22	9,59	10,16	10,4	10,13	10,42	10,83	10,07	9,92	10,24	جنوب إفريقيا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يبين الجدول رقم 01 عدد الفروع للبنوك التجارية لكل 100000 كلم² ما بين الفترة 2011 و 2021 حيث يتبين لنا أن في دولة البرازيل كانت سنة 2011 تقدر ب 19.19 لترتفع إلى 21.24 في سنة 2014 لكن بداية 2015 بدأت في الانخفاض لتصل إلى 17.13 سنة 2021، نفس الأمر بالنسبة ادولة روسيا حيث قدرت نسبة هذا المؤشر ب 36.75 في سنة 2011 لتبلغ ذروتها في سنة 2014 ب 30.04 لتعود بعدها بالإنخفاض وتصل 24.59 في سنة 2020، وأيضا دولة جنوب إفريقيا كانت النسبة 10.24 في سنة 2011 لتبلغ 10.42 كأقصى حد في سنة 2015 لتعود للانخفاض لتصبح 7.797 في سنة 2021. عكس دولة الهند الذي كان هذا المؤشر في تزايد حيث قدر ب 10.46 في سنة 2011 ليصل 14.58 في سنة 2021.

الشكل 02: عدد فروع لبنوك التجارية لكل 100.000 كلم²

المصدر: من إعداد الباحثين لإعتماد على بيانات الجدول 01.

1-2-ماكينات الصراف الآلي لكل 100000 بالغ:

يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات الوصول للخدمات المالية ومن عوامل تمكين الشمول المالي لمختلف فئات السكان في الدول وتسهيل تواصل والوصول إلى الخدمات المالية.

الجدول 02: عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100000 بالغ

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
94.47	96.56	102.74	106.55	107.87	112.1	114.97	117.93	118.44	115.36	116.11	البرازيل
81.44	87.32	94.87	96.42	83.21	81.21	76.65	54.75	46.65	37.59	30.45	الصين
21.44	21.5	20.95	21.65	22	21.17	19.64	17.73	12.82	10.95	8.8	الهند
--	164.93	165.46	161.11	164.04	168.75	172.74	185.41	156.61	142.14	117	روسيا
43.55	58.59	65.31	66.93	67.74	68.96	68.79	65.5	58.04	57.09	57.27	جنوب إفريقيا

المصدر: من إعداد الباحثين بإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يبين الجدول 03 عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ في دول البريكس حيث أبرزت النتائج أن دولة روسيا في سنة 2011 كانت عدد ATMs يقدر ب 117 ليصل الذروة سنة 2014 ب 185.41 و يعد أكبر عدد من بين دول البريكس كلها ثم لتعود وتنخفض إلى 164.93 في 2020 ، تليها دولة البرازيل فقد سجلت 116.11 عدد ATMs سنة 2011 وكانت أعلى قيمة في سنة 2013 ب 118.44 لتبدأ بالإنخفاض لتصبح 94.47 في 2021، أما دولة الهند فشهدت تذبذب في عدد الصرافات الآلية حيث بلغت 8.8 في سنة



2011 لتصبح 21.44 في 2021، أيضا دولة الصين بلغ عدد ATMs سنة 2011 30.45 ليصل 96.42 في سنة 2019 أما في 2021 بلغت 81.44، وأخيرا دولة جنوب إفريقيا سجلت عدد الصرافات الآلية 57.27 في سنة 2011 و أكبر قيمة سجلت في سنة 2016 ب 68.96 لتعود و تنخفض لتصل 43.55 سنة 2021.

الشكل 03: عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100000 بالغ



المصدر: من إعداد الباحثين لإعتماد على بيانات الجدول 02.

2- مؤشرات استخدام الخدمات المالية:

2-1- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين (إناث) و(ذكور):

من أهم المؤشرات التي تعبر عن استخدام الخدمات المالية مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للإناث و الذكور ، والجدولان أدناه سيظهران لنا مختلف نسب الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية في دول البريكس.

الجدول 03: نسب المقترضين البالغين إناث من المؤسسات المالية الرسمية

2021	2017	2014	2011	
%33,38	%22,79	%29,15	%6,13	البرازيل
%38,9	%19,2	%18,54	%6,13	الصين
%10,19	%6,21	%6,18	%6,74	الهند
%29,23	%22,3	%22,61	%7,43	روسيا
%19,1	%12,17	%19,18	%6,47	جنوب إفريقيا

المصدر: من أعداد الباحثين بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.



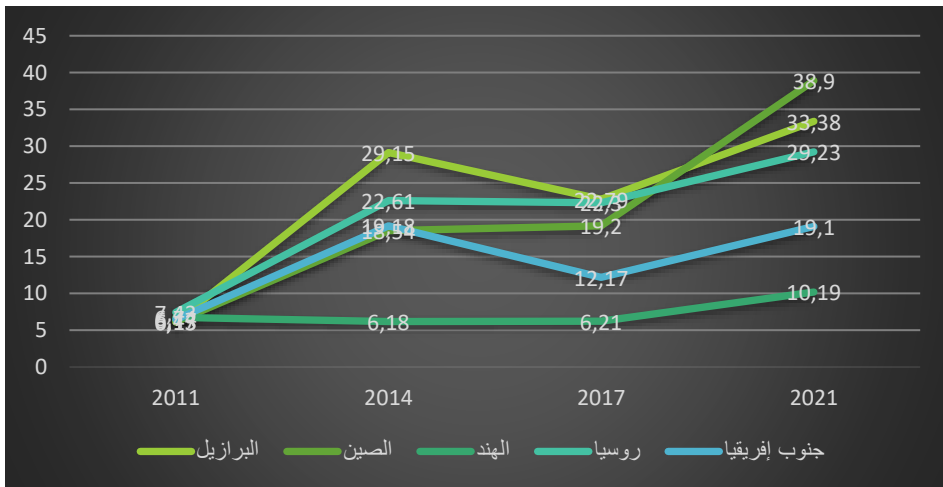
الجدول 04: نسب المقترضين البالغين ذكور من المؤسسات المالية الرسمية

2021	2017	2014	2011	
%47,75	%30,17	%38,74	%6,56	برازيل
%39,43	%24,12	%21,88	%8,37	الصين
%13,27	%10,02	%11,94	%8,63	الهند
%30,34	%23,93	%20,99	%8,02	روسيا
%17,31	%14,92	%18,6	%11,36	جنوب إفريقيا

المصدر: من أعداد الباحثين بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكليين 03 و 04 تظهر أنه توجد بعض الفروقات بين المقترضين الذكور و المقترضين الإناث على مستوى كل دول العينة ولكن رغم ذلك فهي تزايد بين 2011 و 2021، ففي دولة روسيا كانت النسبة في 2011 بالنسبة للإناث 7.43 % و للذكور 8.02 % لتتزايد هذه النسبة عبر السنوات وتصل في 2021 بالنسبة للإناث 29.23 % و 30.34 % بالنسبة للذكور حيث يوجد فرق صغير جدا في الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بين الإناث والذكور، نفس الشيء بالنسبة لدولة الصين حيث كانت النسبة في سنة 2011 بالنسبة للإناث 6.13 % و 8.37 % للذكور لترتفع هذه النسبة و تصبح 38.9 % بالنسبة للإناث و 39.43 % بالنسبة للذكور، أما بالنسبة لدولة البرازيل فيوجد فرق شاسع بين نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بين الجنسين حيث نجد أنه في سنة 2011 كانت النسبة للإناث 6.13 % وللذكور 6.56 % لتتزايد وتصل في سنة 2021 الى 33.38 % للإناث و 47.75 % للذكور، ماعدا دولة جنوب إفريقيا الي رغم تذبذب في نسب الإقتراض إلا ان هذه النسبة لدى الإناث كانت أكبر منها لدى الذكور ب 19.1 % مقابل 17.31 % في سنة 2021.

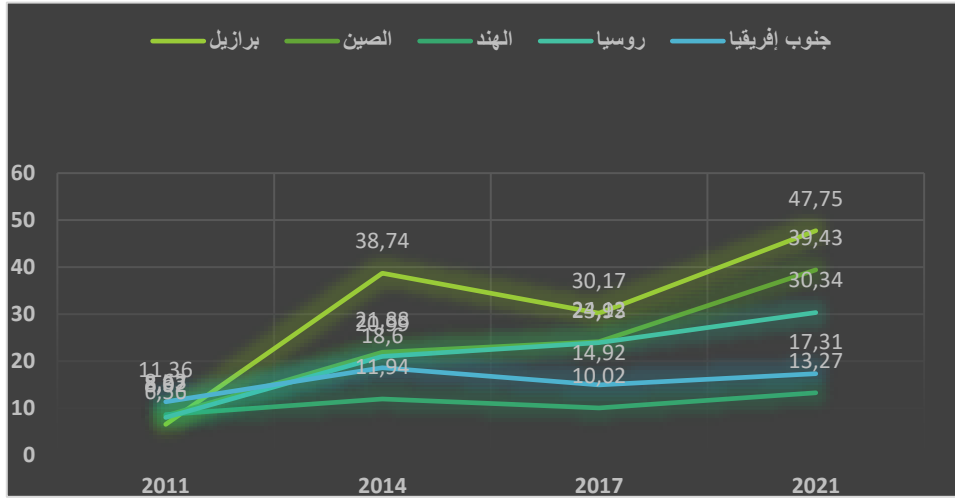
الشكل 04: نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين إناث



المصدر: من إعداد الباحثين لإعتماد على بيانات الجدول 03.



الشكل 05: نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين ذكور



المصدر: من إعداد الباحثين لإعتماد على بيانات الجدول 04.

2-2- مؤشر امتلاك بطاقة الائتمان فئة الإناث والذكور +15 سنة %:

الجدول 05 : نسبة امتلاك الإناث +15 سنة لبطاقة الائتمان في دول البريكس

2021	2017	2014	2011	
%33,34	%21,96	%26,34	%26,84	البرازيل
%39,83	%17,27	%14,25	%7,06	الصين
%2,38	%2,3	%1,57	%1,04	الهند
%23,9	%20,09	%20,15	%8,39	روسيا
%9,01	%8,07	%13,22	%6,94	جنوب إفريقيا

المصدر: من إعداد الباحثين لإعتماد على بيانات قاعدة بنك الدولي.

الجدول 06: نسبة امتلاك الذكور +15 سنة لبطاقة الائتمان في دول البريكس

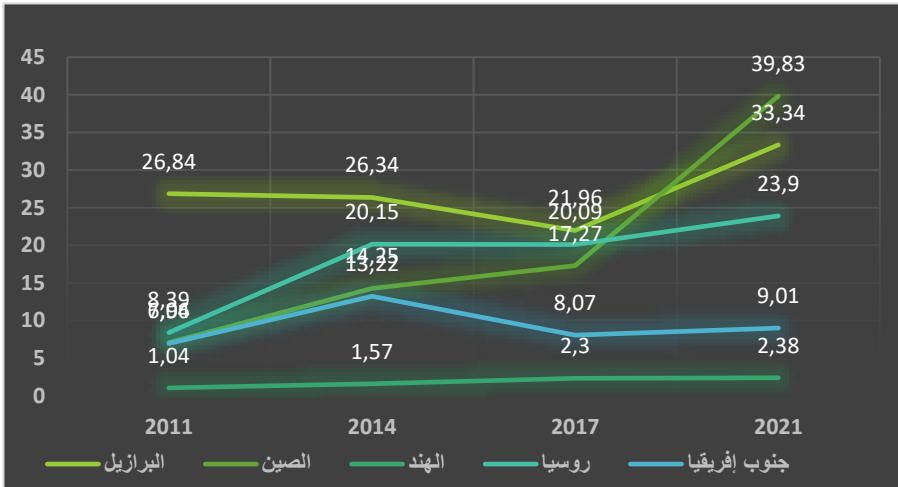
2021	2017	2014	2011	
%47,17	%32,65	%38,13	%31,83	البرازيل
%36,27	%21,7	%17,36	%9,39	الصين
%6,72	%3,68	%6,68	%2,48	الهند
%26,48	%20,08	%22,08	%11,31	روسيا
%11,02	%9,73	%13,74	%8,6	جنوب إفريقيا

المصدر: من إعداد الباحثين لإعتماد على بيانات قاعدة البنك الدولي.

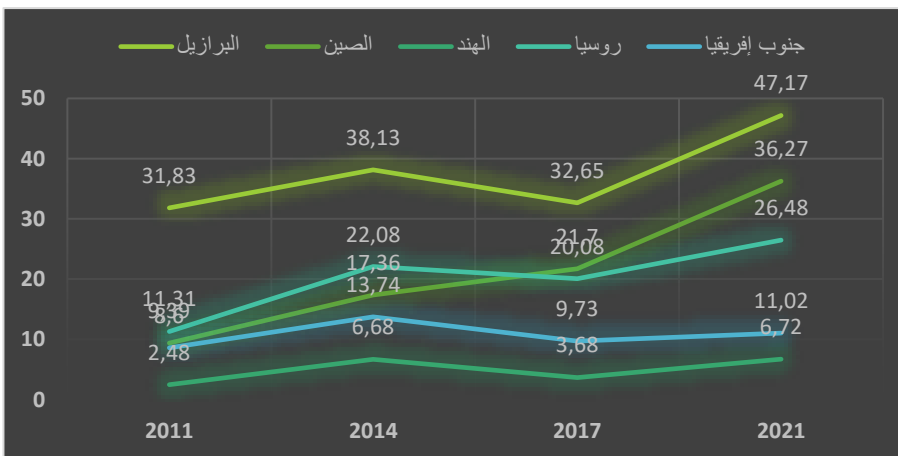


أبرزت النتائج من خلال الجدولين رقم 05 و 06 أن البرازيل متصدرة دول البريكس في نسبة امتلاك بطاقة الائتمان للجنسين حيث بلغت نسبته بالنسبة للإناث 33.34 % سنة 2021 وقد شهدت ارتفاعا مقارنة بسنة 2011 التي كانت بنسبة 26.84 % في حين حصة الذكور كانت أكبر حيث بلغت هذه النسبة في 2021 47.17 % ، تأتي بعدها دولة روسيا ب 8.39 % للإناث و 11.31 % للذكور سنة 2011 ثم ترتفع هذه النسبة لتصل 23.9 % لدى الإناث و 26.48 % لدى الذكور سنة 2021، فيما يخص دولة الصين كانت نسبة امتلاك بطاقة الائتمان لدى الإناث كانت نسبة امتلاك بطاقة الائتمان لدى الإناث كانت نسبة امتلاك بطاقة الائتمان لدى الإناث 9.39 % و لدى الذكور 9.39 % سنة 2011 لترتفع وتصبح 39.83 % بالنسبة للإناث و 36.27 % للذكور في سنة 2021، وتبقى دولتي الهند وجنوب إفريقيا بنسب أقل من بقي دول البريكس لدى الجنسين رغم زيادتها خلال الفترة من 2011 إلى 2021.

الشكل 06: نسبة امتلاك بطاقة الائتمان لدى الإناث +15 سنة



الشكل 07: نسبة امتلاك بطاقة الائتمان لدى الذكور +15 سنة



المصدر: من إعداد الباحثين لإعتماد على بيانات الجدول 06



2-3- استعمال الهاتف النقال والانترنت لدفع الفواتير +15 سنة %:

فيما يخص المؤشر الذي يظهر نسبة استعمال الهاتف النقال والانترنت لدفع الفواتير من طرف البالغين سندرج النسب في الجدول 07 لسنة 2017 و 2021 لمختلف دول البريكس.

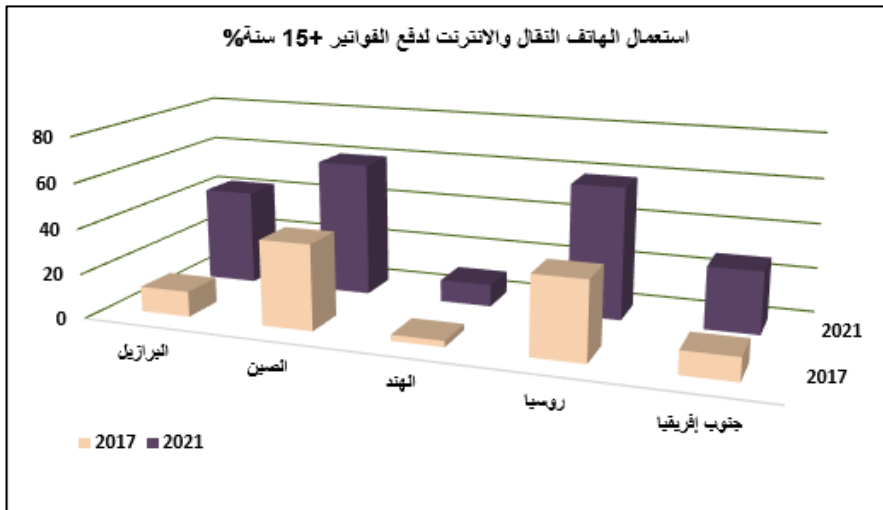
الجدول 07: استعمال الهاتف النقال والانترنت لدفع الفواتير للبالغين

2021	2017	
%42,63	%11,27	البرازيل
%60,04	%37,86	الصين
%9,87	%2,7	الهند
%58,57	%34,62	روسيا
%27,61	%10,12	جنوب إفريقيا

المصدر: من إعداد الباحثين لإعتماد على بيانات قاعدة البنك الدولي.

يتضح من الجدول 07 الخاص باستعمال الهاتف النقال والانترنت لدفع الفواتير بالنسبة للبالغين +15 سنة، حيث في سنة 2011 و 2014 لم يمس دول البريكس ولقد توفر انطلاقا من 2017 لتبقى الصين متصدرة دول البريكس بنسبة 60.04 % في سنة 2021، ثم تليها روسيا بنسبة 34.62 % في سنة 2017 لتتزايد وتبلغ 58.57 % سنة 2021، تأتي بعدها البرازيل ب 11.27 % سنة 2017 لتصبح سنة 2021 42.63 % وتعتبر قفزة مهمة للبرازيل في هذا المجال، أما دولة جنوب إفريقيا سجلت نسبة البالغين الذين يستعملون الهاتف النقال والانترنت لدفع فواتيرهم 27.61 % سنة 2021 و كأدنى نسبة سجلت لدولة الهند ب 9.87 %.

الشكل 08: استعمال الهاتف النقال والانترنت لدفع الفواتير للبالغين



المصدر: من إعداد الباحثين لإعتماد على بيانات الجدول 07



الخاتمة:

إن الفكرة الأساسية التي يعتمد عليها الشمول المالي هي توسيع نطاق الوصول للفقراء والمستبعدين عن النظام المصرفي والمالي ومنحهم الوسائل اللازمة للقيام بذلك، فمن خلال دراستنا والنتائج المتوصل إليها والتي أظهرت:

○ مستوى الشمول المالي في دول البريكس في تقدم ملحوظ رغم أنه متذبذب في دولتي الهند وجنوب إفريقيا وهذا راجع لاتباع الحكومات والبنوك المركزية الخاصة بهذه الدول بعض الإستراتيجيات المخطط لها من أجل تقديم فوائد للمجتمع كالإدخار وريادة الأعمال ما يعمل على تجنب الأفراد للإستغلال والإفراط في الإستدانة هذا كله من خلال المعرفة المالية للمنتجات الأدوات المالية المتاحة والتثقيف المالي لفئات الشباب وسكان المناطق الريفية والنائية مع تبني تقنيات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي والمالي.

○ للخدمات المالية الرقمية أهمية كبيرة في تعزيز الشمول المالي لدول البريكس، من خلال تحويل الأموال عبر الهاتف النقال والأنترنت واستعمال بطاقات الائتمان لما توفره من أمان وراحة والوقت بالإضافة إلى التكاليف المنخفضة في المعاملات حيث عززت معظم هذه الدول كروسيا والصين أحدث التقنيات في تقديم الخدمات المالية من أجل توسيع دائرة الشمول المالي.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات الآتية:

- توسيع شبكة الفروع المصرفية وزيادة عدد الصرافات الآلية في المناطق الريفية والنائية لتمكين الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية بكل سهولة وأقل التكاليف.
- تعزيز التكنولوجيا المالية والإستثمار في تطويرها كالتطبيقات المصرفية عبر الهاتف النقال والأنترنت لتسهيل وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية.
- التثقيف المالي عن طريق برامج تثقيفية مالية من أجل زيادة الوعي المصرفي والمالي.
- يجب على دول البريكس أن تتعاون فيما بينها لتبادل المعرفة والخبرات والدعم المالي لتحقيق أهداف الشمول المالي.

قائمة المراجع:

- أحمد طاهر كاظم العنكي، سعاد عدنان نعمان الشمري، و سلمان حبيب العزاوي. (2021). دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي. Worth scientific journal، 03، 155.
- البنك الدولي. (2022). الشمول المالي يمثل عاملاً أساسياً للحد من الفقر و تعزيز الرخاء.
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي.
- آية عادل محمود. (2021). أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء البنكي. مجلة الدراسات المالية و التجارية، 31(03)، 378.



- أمين بوزانة، و وفاء حمدوش. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة الدراسات العدد الإقتصادي، 12(01)، 74.
- حدة بوتينة. (2018). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية - بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية-. عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، (صفحة 10).
- صورية شني، و السعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، 04(01)، 108.
- طلالبة ظريفة، و طبائية سليمة. (2023). تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، 06(01)، 207، 208.
- عبد الحليم عمار العربي. (2018). دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي-الإقتصاديات العربية نموذجاً-. مجلة بيت المشورة(08)، 08.
- عبير حاجي. (2023). دور البنك المركزي و البنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي -دراسة بعض التجارب العربية-. مجلة بحوث الإقتصاد و المناجنت، 04(01)، 398.
- فاطمة سيد عبد القادر. (2022). الشمول المالي و تأثيره في الحد من الفقر. المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، 52(04)، 436.
- مليكة كركار. (2019). الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الإستقرار المالي في الجزائر. مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية، 01(03)، 364.